

ننكرها ونماري فيها ، ولنعلم أن الله تعالى لم يشرع لنا حكماً إلا كان مطابقاً للحكمة والمصلحة والرحمة ، فإلى بيان ذلك فلتتجه الأفكار والأفكار والأقلام .

وقد كان من آثار اغترارنا بما يراه أهل الغرب أن وفدت علينا وافدات كثيرة عن هذه الطريق ، فصار فينا من يطالب بقصر الدين على ما يسمونه النواحي الروحية أو الخلقية أو التهذيبية أو نحو ذلك ، وألا ندخل به في النظم والمسائل العملية ، وغفلوا عن الفرق بين شريعة الإسلام وغيرها ، فإذا كان غيرنا لم يجد فيما عنده مناهج الإصلاح وتنظيم المجتمع ، فلا يجوز أن ينسحب ذلك علينا وفي شريعتنا كل مقتضيات الحياة الصالحة الراشدة .

وكذلك صار فينا من يستحسن إطلاق حرية المرأة دون التفات إلى ما يجوز من ذلك في شريعتنا وما لا

يجوز ، ودون دراسة بصيرة منصفة لوجهة نظر الشريعة الإسلامية في صون المرأة والمحافظة على كرامتها وآدابها ، ووقاية المجتمع من شرور الانحلال والفتنة إذا ترك الحبل على الغارب للنساء والرجال في المجتمعات ، ومثل هذا استحسان تسوية المرأة بالرجل في الميراث ، واستحسان بعض المعاملات الربوية ، ومحاولة إيجاد منفذ للقول بإباحتها شرعاً ، وإغراء بعض أهل العلم باسم التجديد والجرأة الفكرية وإظهار الإسلام بمظهر المطاوعة للتقدم على الرجة الذي يزعمون – إغراؤهم باقتحام حصون التشريع تلبية لهذه الأهواء الباطلة .

وقاعدة الإسلام التي لا يجوز الخروج عنها لمؤمن ، أن ننظر فيما يعرض لنا من مسائل وأحكام ، فما كان في كتاب الله تعالى أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، أخذنا به ، وعملنا على بيان حكمته وما فيه من المصلحة ، ليقنع به من يظنون أنه مخالف للعصر ، أو غير صالح للمجتمع الحديث كما يقولون ، فإن لم نجد طبقنا أصول الإسلام في النظر وتحري المصلحة مستعينين بآراء من سبقنا من سلفنا الصالح ، وأئمتنا الإعلام ، دون أن نتقيد إلا بما صح سنده ورجح دليلاً .

أما أن نعتنق الرأي لأن شعباً من الشعوب اعتنقه ، أو مفكراً من مفكري